ثانيا– الاستثمار الأجنبي المباشر

المحاضرة 04

1–مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدلة المضيفة) مع وجود النية في ادارة تلك الموجودات."

أما من جهة إدارة المشروع والملكية، فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".

مما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.

2–أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

2–1– الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي: يتم من خلال هذا النوع من الاستثمار، قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع لنوع من أنواع النشاط الانتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة بحيث تكون ملكية المشروع للمستثمر الأجنبي.

2–2– الاستثمار المشترك بين الطرفين: يكون هذا النوع من الاستثمار نسبته مشتركة بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي، بنسب متفاوتة تحدد وفقا لاتفاق الطرفين وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

2–3– الاستثمار في المناطق الحرة:

في العادة تتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، كما يوجه القسم الأكبر من إنتاج هذه المناطق إلى التصدير للخارج، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤجر لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق لديها ضمانا لحسن تنفيذ القانون.

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى الأنواع التالية: مناطق حرة تجارية، مناطق حرة صناعية، مناطق حرة للخدمات ومناطق حرة جبائية.

2-4- عمليات التجميع:

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص وعام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي. وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع.

3- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- زيادة المبيعات والأرباح
- تخفيف الاعتماد على السوق المحلي والحصول على حصة في السوق الدولية
- الاستفادة من الإنتاج الكبير
- التقليل من تكاليف الانتاج
- تقوية القدرة التنافسية
- الرغبة في الاستفادة من الحوافز الحكومية وتجنب الحواجز الجمركية والضرائب والرسوم

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

4-1- العوامل الاقتصادية: تتمثل أهم هذه العوامل خاصة فيما هو متوفر في الدولة المضيفة من:

- مدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية المناسبة.
- حجم السوق
- مدى ثبات سعر الصرف
- المعاملة الضريبية لأنواع الاستثمار الأجنبي.
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل البلد المضيف (السياسة الاستثمارية، السياسة التمويلية، السياسة الضريبية،....)
- مدى القدرة التنافسية للاستثمار الأجنبي مقارنة بنظيره المحلي.
- مدى وجود القيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الانتاج.
- مدى قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه.

4-2- العوامل السياسية:

- درجة الاستقرار السياسي

- طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد الأم للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف.
- طبيعة النظام السياسي للبلد المضيف.

4-3- العوامل القانونية:

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم المنازعات التي تحدث بين المستثمرين والجهات الحكومية،
- طبيعة القوانين التي تحكم دخول الاستثمارات وتحدد الشكل القانوني المسموح به لها.
- كما أنه من أكثر الأمور التي تجعل المستثمر يحجم عن الاستثمار في دولة ما هو عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.

5-الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبى المباشر

تتمثل أهم الآثار المترتبة عن دخول المستثمر الاجنبي المباشر للبلد المضيف فيما يلي:

5-1- الآثار الايجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية:
- لمساهمة في توفير فرص العمل في الدولة المضيفة .
- المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم التكنولوجي.
- تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة من التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للعملات الأجنبية الصعبة التي تكو البلدان النامية بأمس الحاجة إليها.

5-2- الآثار السلبية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

- السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة
- التبعية التكنولوجية
- ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة
- آثار سلبية آخرى كاستنزاف الثروات الطبيعية، كبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدلة الأم، خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب المنافسة الشديدة، نقل أنشطة ملوثة للبيئة.

6 – بعض النظريات المفسرة استثمار الأجنبي

لقد تعددت النظريات التي تناولت تفسيرا لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

- **النظرية الكلاسيكية:** يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنها تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وهذا يعود بسبب:
  - ✓ تحويل الشركات متعددة الجنسيات أكبر قدر ممكن من أرباحها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
  - ✓ قيام هذه الشركات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
  - ✓ تنتج الشركات متعددة الجنسيات أنماطا جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية في هذه الدول.
  - ✓ قد تؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها.
- **نظرية عدم كمال الأسواق :** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما أن توافر بعض عناصر القوة تجعل الشركات الأجنبية أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، من أهم هذه العناصر ما يلي:
  - ✓ تمتع الشركات الأجنبية بمهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في المشروعات المحلية؛
  - ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا؛
  - ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والتي تمنح للشركات الأجنبية.
- **نظرية الميزة الاحتكارية:** وضح "هايمر" أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. ومنه تعتمد هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، حيث أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.
- **نظرية توزيع المخاطر:** ركز " كوهين" عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم الشركات على الاستثمار في الخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة.
- **النظرية الانتقائية:** لقد قام لجون دنينج (Dunning) بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع وقد أوضح" دنينغ" أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:
  - تملك الشركة لمزايا احتكارية
  - أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج

تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة الأم.

- **النظرية اليابانية:** لقد اهتم "كوجيما" (Kojima) في نظريته بالإطار الماكرو اقتصادي في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر، وأرجح نشأة هذا الأخير إلى المزايا النسبية التي يتمتّع بها قطاع ما في أي دولة مضيفة، بينما لا تتوفر عليها الدولة الأم.

وقد اعتبرت هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتطوير دول أخرى، بحيث تستفيد هذه الأخيرة من التحويلات التكنولوجية.

- **نظرية المواءمة المؤسسية:** يشير"saskia " و"wilhelms " أنه ليس بالضرورة أن يكون البلد كبيرا ويتوفر على مزايا نسبية كثيرة، كي يستقطب الاستثمار الأجنبي، الأهم من ذلك أن يتكيّف بذكاء مع الظروف المحيطة به، فالتّكيف يدل على اليقظة والقدرة على الاستجابة بسرعة ضد المخاطر واغتنام الفرص.

تدرج هذه النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات اقتصادية جزئية وأخرى كلية ومتغيّرات تهتم بالمؤسسات التي تربط المستثمر والبلد المضيف.